واجب الشرطي

من بحث للسيد فائق العسلي

الشرطي ازاء الكارثات العامة

ليست الكارثات العامة هي التي عددها قانون الجزاء فقط كالغرق والحريق والطوفان والسيل بل هنالك كارثات اخرى كالطاعون والكوليرا والثلوج الكثيفة والعواصف الشديدة ويجب على الشرطي في مثل هذه الحالات الاهتمام والتجرد وطلب معونة اى شخص لتخفيف الخطر وازالته صيانة للحقوق العامة ودفعا للاضرار المحيقة بمجموع الامة . واذا التهمت النيران احد المحلات فمن واجب الشرطي تحضير كافة التجهيزات الاتفاقية المستعملة للوصول الى اخمادها واستنجاد اي شخص كان وفي حالة وجوده بعيداً عن مركز الاطفاء دون ان يتمكن من اخباره له الحق بجلب المياه وبتكليف الناس بنقلها وكل من يمتنع عن تلبية الطلب يعاقب لانه لا يجوز رفض ما تأمر به الشرطة في مثل هذا الموقف الا لسبب مشروع . ويقتضي على الشرطي منع الاشرار والفوضويين وابعادهم عن مكان الحادث لئلا يتخذوا فرصة المرح والفوضاء فيسلبوا وينهبوا ما تصل اليه ايديهم .

الشرطي ازاء شخص مطلوب

كثيرا ما يطلب احدهم تسهيلا او ادعاء من الشرطي توقيف شخص من المارة او آخر موجود في بيت او محل مدعياً بانه سرقه او منهبها اياه بارتكاب جريمة او جنحة . ولهذا الامر ثلاثة احتمالات اما ان يكون المدعي عليه مارآ في الطريق العامة او ملتجأ الى محل اوسكن في بيت . ففي الحالة الاولى يجب على الشرطي ان يطلب من المدعي او المخبر بان اسمه ومهنته وعنوانه ثم يتفهم عما اذا كان المدعي عليه من اصحاب السوابق الرديئة الا بسبب توقيفه بصفة مكررة و يوقع الموظف تحت مسئولية طائلة . و يتضمن

في عدم اتمام التحقيقات الابتدائية في الجرائم التي تحصل فيها مقاومة بعد تنظيم سند الكفالة . واعترفت الوزارة بان توقيف المتهم الى نهاية التحقيقات عايقيد بالصالح العام وتوعد المحضر والمأمور ايضاً من الجانب الذي يتقدم للوزير بطلب تصديق عليه وقالت انها كانت قد استلفتت انظار دائرة الشرعية الى مواد القانون الصادر من المجلس الخاص لجلالة الملك . وقالت له انها ملفت نظر كل ارباب التحقيقات المختصة به لدائرة الشرعية برغم كونها مفرطة بتأني شديد وتعني بالاحاطة عليهم الاحكام وغفهم الطرف عن اتمام المتهم متاعياً بامكان استصحابه احد اصدقائه عند القيام باجراءات الهوية وتخلي سبيله لا دائم ووجود حاكم الصلح لاداء تلك خرمة للقانون المتبعة ومراعاة لمصلحة الناس اصلاً عن انه يتعذر عليه الحضور في الاوقات المحددة له . وقبل توجيه الوسع في ملاحظة الاجراءات العمومية الباطلة بهذا الموضوع كي يحصل الاقتناع بصحة الاحكام التي اختصت لمحكمة التمييز وقالوا ان الاجراءات الآيلة لاثبات الهوية ولا يتحقق اشتراط ايراد المتهم في جميع ابوابه الا اذا اعيد الى البحث ورفعت كلمته . وقد نقض القرار الصادر في ٢٠ يونيو ١٨٩٦ على ضرورة مجموعة ابواب المتهم التي يراد عملها اذا لم يكن قد صدر عليه حكم سابق

وقد اعطت وزارة الداخلية الدوريطانية التعليمات اللازمة للقوم المحبين امكان اعتراضهم على طريقة رسم الاسماء . ثم ان الاوامر العمومية تشترط ان التحقيق جميع التحقيقات اللازمة لمعاينة الجرائم وادلتها . وقد اقيم في الدائرة الشرعية سديد اسفه لما بداء المأمور شرده من الثقة التامة بوليه والتعرف في تنفيذه واجب الحراء البحث الدقيق لمعرفة المحبين من افراد الشرطة والذين يرتكبون اخطاء الاسامي في اثناء القبض عليه يرجع للادلة واستئول . وقد اشارت هذه القضية الاستثنائية لعيان مبلغ النقص في الطريقة المتبعة لدى دائرة الشرطة في بريطانيا .

الشرطي ازاء المجانين والمعتوهين

يوجد في فرنسا نظام خاص يقضي بان مدير الشرطة في باريز وفي المقاطعات نقل المعتوهين وعزلهم في المستشفى الخاص بهم اذا تبين انه في بقائهم طلقين خطر على الناس واخلال بالنظام . ويحتم ايضاً على مفوضي الشرطة في العاصمة والشيوخ في المقاطعات اتخاذ الاحتياطات اللازمة للقبض على المعتوهين مع بقاء الحق لاهلهم بمراجعة الشرطة في خلال اربعة وعشرين ساعة . ويلزم هذا النظام ايضاً مستشفيات المجانين سواء كانت رسمية او خصوصية بارسال الاشخاص الذين يرسلون اليها الى ان يبت في امرهم ويسألون المحلات المختصة بهم . كذلك لا يجوز للمقاطعات التي يوجد فيها بيمارستانات ارسال معتوهيها الى المستشفيات الرسمية او الخصوصية اما التي لا يوجد فيها فيدفع روساؤها المعتوهين في نزل موقتاً . واذا اصيب شخص عارض من الجنون بغتة واصبح في بقائه طليقاً خطر على الناس واتصل خبره بالشرطي فيجب عليه حينئذ أن يذهب حالا للمحل الذي يقيم فيه ويتخذ الاسباب السريعة الفعالة التي تستوجبها حالة المريض . واذا وجد من الضروري ارساله الى البيمارستان وجب عليه اعلام رؤساءه عن التدابير التي اتخذها بشأنه بعد ان يستقصي المعلومات التي تنور السلطة الادارية عن سبب جنونه وطريقة معيشته وحالته المادية والمعنوية ويرفع بذلك تقريرا مختصرا عن نتيجة تحقيقاته .

ومن المعلوم ان قانون الجزاء قد اعفى المجانين والمعتوهين من كل مسئولية في ارتكاب الجنايات والجنح ، فاذا تعاطى بعض المجرمين احياناً بالجنون والعته فاثبت التحقيق عن ذلك يكون من خصائص دائرة العدلية اما وظيفة الشرطي فتنحصر في حجز حرية المعتوه وجميع الادلة التي تثبت ارتكابه المخالفات .

الشرطي ازاء السكيرين .

شدد القانون الافرنسي الصادر في اكتوبر سنة ١٩١٧ العقاب على السكيرين واوجب على الشرطيين واصحاب المخالفات المتكررة اما الحالات التي تستوجب عقاب السكير فهي اذا وجد على الطريق العمومية بحالة سكر ظاهر ولم يتقيد به ضبط

في مبدأ الشكاية ما دام كان ناتجاً عن اختلاف بسيط او حادث خفيف واذا لم يكن هناك اعتداء فلا يجوز لشرطي التجاوز عن الشخص وتركه .

يحتم الواجب على الشرطي احد الشخص المتوجه اليه الى الموضع المخصص عند ان يطلب منه ذلك طالما انه في حدود السلوك العادي في المرتبة التي ينتمي اليها فاذا تمنع عن مرافقته بحجة انه لم يرتكب اية مخالفة فعندئذ يرى له وجه الفائدة من ذهابه وهو نفي التهمة عن نفسه لان الشخص يحاسب الريبة بدعوى الظن . فاذا كان بريئاً فانه لا يرفض المرافقة . واذا لم يمتثل المدعى عليه لاوامر الجهة يحق للشرطي حينئذ اخذه بالقوة والقسر اما اذا امتنع المدعى عن الذهاب فعلى الشرطي ان لا يتم الامر على يحرر رسالة بتقرير يرفعها اليهم يبين فيه اسم المدعي ومهنته وعنوانه وفي الحالتين اي عندما يكون المدعي عليه ملتجأ الى محل فلا يحق للشرطي الدخول اليه اذا كان الرجل في المقاهي والحانات والمطاعم والمسارح ودور السينما ومحلات الرقص وبيوت الفحش في اي وقت اراد ما دامت ابوابها مفتوحة للجمهور . اما اذا اغلقت ابوابها المطلوب عنه الى نزلها خان فان وضع الشرطي الدخول اليها ما دامت ابوابها مفتوحة ولكن لا يجوز له توقيف الشخص اذا كان جالساً في قاعة عمومية كردهة الاستقبال او غرفة الاكل . ولو دخل الشخص المطلوب الى غرفه خصوصية فانه يجوز حينئذ لكحل القاعة له وفي هذه الحالة لا يجوز للشرطي ان يدخلها بل عليه ان يخبر رئيسه ويراقب مدخل الغرفة . وفي الحالة الثانية اي عندما يدخل الشخص المطلوب الى محل للاكل فيتحتم على وظيفة الشرطي على عمل ما يراه مفيداً . اما اذا التجأ الى بيت لاحد الناس فلا يجوز له دخوله الا بالاستئذان سواء بالنهار او الليل واذا لم يؤذن له يراقب مخارج البيت وينفذه ويعلم رؤساءه بالامر .

وهناك محلات من حق الشرطي دخولها في اي وقت شاء تحت مراقبته كدور الملاهي اذ عليه ان يقدر بيقظته بكل مخالفة يرتكبها اصحاب هذه الاماكن ولا يجوز له دخول عرف النزل او الخان حتى واذا كانت عنده ان صاحبه يجلب البغايا العاهرات لمنازل الفحش بل غاية ما يمكنه عمله تدقيق دفاتر النزل التي دخوله تحت مراقبة الشرطة